



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
القانون الخاص

الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية
دراسة مقارنة

أطروحة تقدم بها الطالب
رائد غالب حسن الشعوي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ المتفرس الدكتور

عزيز كاظم جبر الخفاجي

٢٠٢٦م

١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ
 حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ لَكُمْ
 خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى ...

من بدعائهم فتحت لي أبواب لم تكن لتفتح، ما كنت لأصل لولا صوهم وحبهم الذي لا ينطفئ...

والدي ووالدتي.

إلى...

من آمنت بي ودفعنتي لأحقق ما أبتغيه، رفيقة درب وشوكة الحياة... زوجتي الغالية

إلى...

من ألبأ إليهم ليكونوا السند حين تضيق الطرق، فيكونون هم العون حين تنقل الخطوات..

إخوتي وأخواتي

إلى...

من كانوا لي السند في وقت الشدة، والرفقاء في درب الحياة، من أسهموا في تحقيق هذا الانجاز

بدعمهم وصدق نواياهم... أصدقائي

وإلى...

كل من أسهم بترك اثراً في نفسي صغيراً كان أم كبيراً ... فكان هذا الانجاز بدعمهم

ومساندتهم، وأحفظ لهم مني الدعوات والامتنان.

تقديراً وعرفاناً لكل من كان له بصمة في رحلتي العلمية

أهدي ثمرة هذا الجهد.

الباحث

الشُّكْرُ والعِرفان

يطيب لي أن أنقِّد بالشكر الجزيل والامتنان، والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي، الذي تفضّل بالإشواف على هذه الأطروحة، رغم أعبائه ومشاغله، فله الدور الكبير فيما تفضل به من نصحي وتوجيهي وإرشادي بالملاحظات القيمة منذ أن كانت فكرة إلى أن انجرت بحلتها الحالية بفضل الله، فخواه الله عني وعن طلبته خير الخاء.

ويسرّني أن أنقِّد بكل آيات الشكر والعرفان إلى معهد العلمين للدراسات العليا، عمادة ومنسوبيه، ولاسيما الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن المحترم، عميد المعهد، وجميع الأساتذة الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا، ممن درسون في السنة التحضيرية، إذ كانوا بحق كنهر علم متدفق بالفكر القانوني، فخاهم الله خير الخاء.

كما وأنقِّد بالشكر والاحترام والتقدير، للسادة الأفاضل الاساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل من المقيمين العلميين، والمقوم اللغوي، وذلك لما بذلوه من جهد ووقت في مراجعة الأطروحة وتقييمها من الناحية العلمية، فلهم مني كل الشكر.

وأخيراً، لا يفوتني أن أنقِّد بخالص الشُّكْرِ والعرفان، إلى رئيس قسم القانون الخاص ومقره، وإلى جميع موظفي معهد العلمين للدراسات العليا، ولاسيما موظفي مكتبة المعهد؛ لتعاونهم الجاد ومساندتهم طيلة أيام الدراسة والبحث، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٦ - ١	المقدمة
١٤١ - ٧	الباب الأول: التأصيل النظري للبيانات الشخصية الرقمية
٧٧ - ٩	الفصل الأول: مفهوم البيانات الشخصية الرقمية
٣٠ - ٩	المبحث الأول: التعريف بالبيانات الشخصية الرقمية
٢٢ - ١٠	المطلب الأول: ماهية البيانات الشخصية الرقمية
١٥ - ١١	الفروع الأول: المقصود بالبيانات الشخصية الرقمية
٢١ - ١٦	الفروع الثاني: تعريف البيانات الشخصية الرقمية على المستوى التشريعي
٣١ - ٢١	المطلب الثاني: أنواع البيانات الشخصية الرقمية
٢٤ - ٢٢	الفروع الأول: التحديد الفقهي لأنواع البيانات الشخصية الرقمية
٣٠ - ٢٤	الفروع الثاني: التحديد التشريعي لأنواع البيانات الشخصية الرقمية
٧٦ - ٣١	المبحث الثاني: التطور التاريخي للإعتراف بالحماية القانونية للبيانات الشخصية
٥١ - ٣١	المطلب الأول: التأصيل التاريخي للبيانات الشخصية الرقمية
٣٩ - ٣٢	الفروع الأول: تليخ الإعتراف بالبيانات الشخصية كجزء من الحق في الخصوصية
٥١ - ٣٩	الفروع الثاني: الإعتراف بالحماية القانونية للبيانات الشخصية في الدول العربية
٧٦ - ٥١	المطلب الثاني: استقلال البيانات الشخصية عن الحق في الخصوصية
٧٤ - ٥٢	الفروع الأول: قابلية البيانات الشخصية الرقمية للتداول والإنتقال
٧٧ - ٧٤	الفروع الثاني: المولونة بين حماية البيانات الشخصية الرقمية، والحق في المعرفة
١٤١ - ٧٨	الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية
١٠٧ - ٧٩	المبحث الأول: الإتجاه الفقهي التقليدي في تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية

٧٩ - ٩٨	المطلب الأول: إتجاه عَدها حق واجب الحماية
٨٠ - ٨٢	الفروع الأول: عَدّ البيانات الشخصية من الحقوق المالية
٨٢ - ٩١	الفروع الثاني: الوأي القائل بكون البيانات الشخصية حق ملكية فكرية
٩١ - ٩٧	الفروع الثالث: الوأي الفقهي القائل بالطبيعة المختلطة للبيانات الشخصية
٩٧ - ١٠٩	المطلب الثاني: الحق في البيانات الشخصية الرقمية من الحقوق اللصيقة بالشخصية
٩٧ - ١٠٠	الفروع الأول: مضمون الحقوق اللصيقة بالشخصية وممّنزاتها
١٠٠ - ١٠٧	الفروع الثاني: الأساس القانوني لعدّ البيانات الشخصية الرقمية من الحقوق اللصيقة بالشخصية
١٠٨ - ١٤١	المبحث الثاني: الإتجاه الحديث في تحديد طبيعة البيانات الشخصية، كحق ملكية فكرية إلكترونية
١٠٨ - ١٢٤	المطلب الأول: التعريف بالملكية الفكرية الإلكترونية
١٠٩ - ١١٦	الفروع الأول: تحديد المقصود من الملكية الفكرية الرقمية
١١٦ - ١٢٤	الفروع الثاني: الأساس الفلسفي لإعتبار البيانات الشخصية حق ملكية فكرية إلكترونية
١٢٤ - ١٤١	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية
١٢٤ - ١٣١	الفروع الأول: مضمون الحماية القانونية للبيانات الشخصية في القوانين النافذة
١٣١ - ١٤١	الفروع الثاني: أثر سياسات الخصوصية المعتمدة على الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية
١٤٢ - ٢٦٩	الباب الثاني: التنظيم القانوني للضمانات المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية
١٤٣ - ٢١٢	الفصل الأول: الضمانات الإجرائية المقررة بموجب قوانين حماية البيانات الشخصية الرقمية
١٤٤ - ١٨٣	المبحث الأول: الضمانات القانونية المرتبطة بعملية تجميع ومعالجة البيانات الشخصية الرقمية
١٤٤ - ١٥٤	المطلب الأول: التنظيم القانوني لعملية معالجة البيانات الشخصية الرقمية
١٤٥ - ١٥٠	الفروع الأول: مضمون عملية معالجة البيانات الشخصية الرقمية
١٥٠ - ١٥٤	الفروع الثاني: مشروعية معالجة البيانات الشخصية الرقمية

١٨٣ - ١٥٤	المطلب الثاني: ماهية الضمانات المقررة في مرحلة معالجة البيانات الشخصية الرقمية
١٦٣ - ١٥٤	الفروع الأول: حظر معالجة بعض أنواع البيانات الشخصية الرقمية
١٧٦ - ١٦٤	الفروع الثاني: الضمانات المرتبطة بالإجراءات المعتمدة لمعالجة البيانات الشخصية الرقمية
١٨٤ - ١٧٦	الفروع الثالث: الإلتزام بحماية وتحسين البيانات الشخصية من الاختراق
٢١٥ - ١٨٥	المبحث الثاني: الضمانات الخاصة بتنفيذ عملية معالجة البيانات الرقمية الشخصية
٢٠٣ - ١٨٦	المطلب الأول: تحديد أطراف عملية معالجة بياناته الشخصية بموجب القانون
١٩٩ - ١٨٦	الفروع الأول: الأطراف المشتركة في عملية معالجة البيانات
٢٠٢ - ١٩٩	الفروع الثاني: صاحب البيانات الشخصية الرقمية
٢١٥ - ٢٠٢	المطلب الثاني: الضمانات التشريعية المتعلقة بالحماية من المخاطر التكنولوجية الناجمة عن معالجة البيانات الشخصية الرقمية
٢٠٧ - ٢٠٣	الفروع الأول: النظم الاستباقية في تنظيم معالجة بيانات الشخصية
٢٠٩ - ٢٠٧	الفروع الثاني: الرقابة الذاتية المستمرة
٢١٣ - ٢٠٩	الفروع الثالث: اعتماد منظومة اشراف وتدقيق متكاملة
٢٧٥ - ٢١٤	الفصل الثاني: الضمانات الموضوعية المقررة وفق التشريعات القانونية النافذة لحماية البيانات الشخصية الرقمية
٢٣٦ - ٢١٥	المبحث الأول: الضمانات الموضوعية المقررة لمواجهة مخاطر إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٢٧ - ٢١٦	المطلب الأول: المخاطر التي تواجه عمليات تجميع ومعالجة البيانات الشخصية الرقمية الناتجة عن التطور التقني
٢١٨ - ٢١٦	الفروع الأول: المخاطر المصاحبة لكتل البيانات الشخصية الرقمية الضخمة
٢٢٣ - ٢١٨	الفروع الثاني: المخاطر المصاحبة لإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي
٢٢٤ - ٢٢٣	الفروع الثالث: المخاطر المصاحبة لانتزاع الاشياء وصعوبة تطبيق قواعد حماية البيانات الشخصية
٢٣٨ - ٢٢٤	المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بمواجهة المخاطر الناجمة عن الاستخدامات

	البشرية للبيانات الشخصية الرقمية
٢٢٩ - ٢٢٤	الفروع الأول: صور مخاطر الإستخدامات البشرية للبيانات الشخصية الرقمية
٢٣٨ - ٢٢٩	الفروع الثاني: التأمين على المخاطر التي تواجه البيانات الشخصية الرقمية
٢٣٣ - ٢٣٠	المقصد الأول: مفهوم التأمين على مخاطر إستخدام البيانات الشخصية الرقمية
٢٣٦ - ٢٣٣	المقصد الثاني: دور التأمين في تغطية مخاطر إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٧٥ - ٢٣٧	المبحث الثاني: المسؤولية المدنية المرتبة على إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٥٧ - ٢٣٨	المطلب الأول: ركن الخطأ في المسؤولية المدنية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٤٣ - ٢٣٨	الفروع الأول: الخطأ البرمجي المسبب للأضرار بالبيانات الشخصية الرقمية
٢٤٩ - ٢٤٤	الفروع الثاني: الخطأ الشخصي المرتبط بمعالجة وتخزين وإستخدام البيانات الشخصية الرقمية
٢٤٦ - ٢٤٤	المقصد الأول: الخطأ الصادر من الأشخاص المتعاملين مع البيانات الشخصية الرقمية
٢٤٩ - ٢٤٦	المقصد الثاني: الخطأ الناجم عن عدم التبصير والإعلام
٢٥٧ - ٢٤٩	الفروع الثالث: خطأ الغير المسبب للضرر بصاحب البيانات الشخصية الرقمية
٢٦٩ - ٢٥٧	المطلب الثاني: ركن الضرر في المسؤولية المدنية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٦٤ - ٢٥٧	الفروع الأول: إثبات الضرر وقيام العلاقة السببية بينه وبين الخطأ
٢٦٨ - ٢٦٤	الفروع الثاني: طرق إثبات الفعل الضار في البيانات الشخصية الرقمية
٢٧٥ - ٢٦٨	المطلب الثالث: حكم المسؤولية المدنية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٧١ - ٢٦٩	الفروع الأول: التعويض عن أضرار إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية
٢٧٥ - ٢٧١	الفروع الثاني: الحكم بالتعويض في المسؤولية المدنية عن إنتهاك البيانات الشخصية
٢٨١ - ٢٧٦	الخاتمة
٣٠١ - ٢٨٢	المصادر المعتمدة
A	الملخص باللغة الإنكليزية

المستخلص

نشهد في سياق التطور الحاصل في نظم التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في عالمنا اليوم، عمليات رقمنة واسعة للعمليات الإجرائية المرتبطة بالمعاملات الرقمية، تحتاج فيها المؤسسات والكيانات عامة كانت أو خاصة إلى جمع عدد هائل من البيانات الشخصية التي تخص جمهور المتعاملين معها، وبطبيعة الحال، فإنَّ الإحتفاظ بقاعدة كبيرة من البيانات الشخصية الرقمية، ليس بالعلمية السهلة، إذ أنَّها تكون عرضة للانتهاكات بصور كثيرة.

وهو ما دفع المشرعون إلى توفير قدر أكبر من الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية، لا تعتمد فقد على مبادئ القانون المتخصص في هذا المجال، بل من خلال مواكبة التطور التكنولوجي، بإصدار تشريعات خاصة تنظم استخدام البيانات الشخصية الرقمية وتعدد حمايتها وضمان سرّيتها.

هذا وتبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية، في عدم كفاية وسائل الحماية التقليدية لمواجهة التعدي على حقوق ملكية البيانات، لا سيما مع التزايد المستمر لآليات الحصول على البيانات عبر شبكة الإنترنت، وسهولة الحصول عليها عبر مواقع التواصل والمتاجر الافتراضية، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وغير الحكومية، إذ تتجسّد إشكالية البحث في هذه الموضوع، بمدى كفاية النصوص القانونية الواردة في القانون المدني في توفير الحماية المدنية للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية أو في التشريعات الخاصة، ومدى ملاءمتها في حماية تلك البيانات، وبيان أوجه القصور التشريعي في التشريعات العراقية.

فقد أصبح تأثير التكنولوجيا الحديثة اليوم يرتبط بكل الأساليب المعتمدة في العمل، سواء لدى المؤسسات الحكومية أو الشركات الخاصة، وأصبح التعامل مع البيانات الشخصية الرقمية بشكل متزايد، أمراً لا مفر منه، وفي المقابل بتنا نشهد عزوفاً واضحاً عن الإعتماد على أساليب العمل التقليدية في هذه المؤسسات العامة والخاصة، حيث باتت هذه الأساليب تعطلّ وتبطّئ من اداء تلك المؤسسات، وتؤخر من تقديم خدماتها لجمهور المتعاملين مع تلك المؤسسات، إذ أن أكثر ما تعاني منه المؤسسات والدوائر الحكومية من المشكلات، يرتبط بأساليب العمل التقليدية، لذلك دخل في نظم عمل الحاسب الآلي والبيئة الرقمية بنسبة ليست بالقليلة، مما بات موضوع جمع ومعالجة وتحليل

البيانات الشخصية الرقمية موضوعاً يثير العديد من المشاكل القانونية، ويستوجب التفكير بالعديد من الحلول الناجحة لمواجهتها.

فالبيانات الشخصية الإلكترونية، هي معلومات مصبوعة بالطابع الشخصي لصاحبها، لذلك هي تشترك مع البيانات التقليدية في هذا الطابع، وترتبط بشخصية صاحبها، وينعكس الضرر عليه في حالة ذيوها وانتشارها على وضع ومكانة وسمة صاحبها، ومن ثمّ يكون لصاحبها كما للمؤلف الحق في الندم أو العودة عن إذاعتها أو اتاحتها للجمهور على اعتبار أن ذلك جزء من طبيعتها.

وفي ظل هذه الدراسة، فإننا نقترح على المشرع العراقي، عدم الإكتفاء بالتشريعات النافذة، والتي تقرر حماية قانونية بسيطة للبيانات الشخصية الرقمية، وهي حماية قاصرة في الحقيقة، لتشتت هذه الأحكام بين قوانين متعددة، ضمن تشريعات لا تختص بموضوع الحماية القانونية لهذه البيانات، بل تتولى التنظيم القانوني لأوضاع أخرى، عليه ينبغي توحيد هذه الأحكام في تشريع واحد، يتضمن أحكاماً قانونية متكاملة لجمع ومعالجة وحفظ وإستخدام وتداول ونقل هذه البيانات، فالتنظيم العام لحماية البيانات غير كافٍ، ويتوجب على المشرع تنظيم البيانات الإلكترونية بنص خاص لمعالجة مسألة التعديل واحترام حق الشخص في خصوصية بياناته الرقمية، وخصوصاً أن لهذا الحق وغيره غطاء حماية جنائي محكوم بمبدأ الشرعية الجزائية.

المقدمة

مُقَدِّمَة

أحمدُ الله وأصلِّي وأسلم على رسول الله (محمد) خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد؛

أولاً:: موضوع البحث:

أدَّت التكنولوجيا الحديثة في مجال البيئة الرقمية المرتبطة بشبكة الإنترنت إلى ظهور علوم جديدة، نتج عنها تطور هائل في المجالات العلمية كافة، وقد انعكس هذا التطور في هذه المجالات على العلوم القانونية، فالقانون يتطور بتطور العلوم الأخرى، ولولا هذا التطور، لأصبح مجرد نصوص جامدة ليس لها صلة بالواقع، وهو ما يتعارض مع طبيعة القانون المتغيرة لمواكبة التطور في شتى المجالات. ونظراً لطبيعة التكنولوجيا الحديثة السريعة، فيجب أن يصاحبها تطور سريع في التنظيم القانوني لمواجهة ما يستجد من تطورات التكنولوجيا الحديثة من انتهاكات، لو لم يتم وضعها في نطاق قانوني معين، وإلا أصبحت التكنولوجيا الحديثة مصدراً لانتهاك حياة الأفراد في المجتمع.

وفي حقيقة الأمر، فإنَّ التعرف على واقع الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية في العراق، يدفعنا إلى أن نتطرق إلى بعض الانتهاكات، التي تلحق بهذه البيانات الخاصة بالعراقيين، سواء من حيث جمعها أو معالجتها أو استخدامها، من المستخدمين العراقيين، الذين تنتهك بياناتهم الخاصة، إلى جانب التعرف على الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز حماية البيانات الخاصة للعراقيين.

ومع ما بذلته الحكومة العراقية من جهود في أتمتة المعاملات الرسمية وعملت معه على رقمنة البيانات والمعلومات، نتيجة أتمتة الإجراءات الإدارية الحكومية، وربط الوزارات والمؤسسات بمنظومة رقمية تحتوي على قاعدة بياناتية معلوماتية موحدة، بدأت تظم مجموعات مركزة بشكل كبير من البيانات والمعلومات والتي تصنّف في جزء كبير منها بالبيانات الشخصية الخاصة، والتي تدخل حمايتها ضمن إطار حماية الحق في الخصوصية، فقد برزت أهمية حماية البيانات الشخصية الخاصة، بموجب تشريع قانون عراقي خاص لحماية بيانات العراقيين ومنع انتهاك خصوصيتهم الرقمية، وهذه هي الغاية الأساسية من التشريع، لذلك تسعى العديد من الجهات

والكيانات الحكومية منها وغير الحكومية، إلى منع إنتهاك واختراق هذه البيانات، من خلال منع إنتهاك الحق في الخصوصية الشخصية، من قبل الجهات الخارجية سواء كانت شركات خاصة أو كيانات ذات الأنشطة التجسسية وحتى الإحتيالية، والشركات العالمية كشركة فيسبوك وشركة غوغل وشركة ياهو وغيرهم كثير، حيث تعدد الأهداف من هذه الانتهاكات، بعضها يكون ذا طابع أمني، سواء تعلّق ذلك بالأمن الوطني أو الأمن العالمي، أو تعلّق أحياناً بالسياسيات التسويقية للمنتجات والسلع، كالأهداف التجارية والاعلانية.

ثانياً: أهمية البحث

تحظى هذه الدراسة بأهمية خاصة، كونها ترتبط بخصوصية الأفراد، والتي لها أهمية كبيرة جعلتها تحظى باهتمام الفقه والقضاء، فإن هذه الأهمية تزداد عندما يتعلق الأمر بالأضرار التي يسببها التطور الهائل في مجال الإتصالات والتواصل، إذ يكتسب البحث في هذا المجال أهمية للأسباب الآتية:

١- أن حماية البيانات الشخصية تعد صورة من صور حماية الحق في الخصوصية، وهو من أهم الحقوق الدستورية للصيقة بالإنسان، وقد أضحى التقدم التكنولوجي في مجال الإتصالات الإلكترونية، من أهم الأسباب التي تمس مباشرة بهذا الحق.

٢- يكتسب الحق في حماية البيانات الشخصية أهمية كبيرة تتبع من طبيعة هذا الحق في كونه من حقوق الإنسان المهمة التي تحظى باهتمام سواء من الناحية النظرية أو العملية التطبيقية في مواجهة التهديدات التي تمس هذا الحق.

٣- التطورات التي أصابت الحق في الخصوصية، والتي دفعت إلى التخلي عن المعنى التقليدي المتعارف عليه مع التطور العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا، فبظهور الحواسيب أصبح معه الحق في الخصوصية مرتبط بالبيانات المخزنة عليه، كما أضيفت هناك خصوصية البيانات المخزنة عبر شبكة الإنترنت مما أكسب هذا الحق أهمية استثنائية.

٤- الحاجة العلمية التي تدفع إلى قيام الأفراد بحفظ كم كبير من معلوماتهم وبياناتهم الشخصية، وصورهم، بل وبعض مقاطع الفيديو الخاصة بهم وأسرارهم، في حساباتهم الشخصية على الشبكة الدولية، أو على المواقع الإلكترونية التجارية أو

المواقع الحكومية الرسمية، مما يمثل خطراً لا يتناسب مع حرمة الحياة الخاصة للأفراد، ويعرض معلوماتهم وبياناتهم الشخصية لخطر الانتهاك والاعتداء من قبل الغير.

ثالثاً:: نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة في المجالين النظري والعملي، في الآتي:

أولاً: النطاق النظري: دراسة الحماية المدنية التي توفرها قواعد القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية بالإضافة إلى الحماية المدنية التي توفرها بعض القوانين الخاصة العراقية، ومقارنتها بالقانون المدني المصري النافذ المعدل رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨، والقانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ لحماية البيانات الشخصية، مع الإشارة إلى موقف بعض التشريعات المقارنة في الدول المتقدمة، وذلك في بعض المواضع المتميزة في موضوع الدراسة، خصوصاً بالنسبة للموقف التشريعي المقرر في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك توجيهات الاتحاد الأوروبي، والتشريعات النافذة في بعض الدول العربية، التي تقارب في أوضاعها مع الواقع العراقي، والتي تمثل الإشارة لها إضافة نوعية لموضوعات الدراسة، حيث يمكن الاستفادة من تجربة تلك الدول في مجال حماية البيانات الشخصية.

٥- ثانياً: النطاق العملي: إذ يتحدد بالحاجة الماسة لتشريع قانون خاص وشامل لحماية البيانات الشخصية، ليستوعب التطورات الرقمية المتسارعة، مع تزايد انخراط المواطنين في العالم الرقمي، مما يستدعي حماية البيانات الشخصية في ظل التوسع الرقمي الحالي، بالقدر الذي يتعلّق بالمعاملات المدنية المرتبطة بتجميع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية الرقمية، ودراسة أدوات تنظيمها التشريعية، وخصوصاً نظام المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بقواعد معالجة تلك البيانات.

رابعاً:: إشكالية الدراسة:

تتركز إشكالية البحث في موضوع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية في العراق، في ضعف الحماية القانونية المقررة لهذه البيانات، والتي سببها الرئيس هو حداثة التجربة العراقية في التعامل في هذا النمط من البيانات في العراق، سواء على المستوى التنظيم القانوني للتعامل مع هذه البيانات، أو المستوى الإداري والتقني المرتبط بتجميع وتخزين ومعالجة هذه البيانات، فالمجتمع المؤسسي الرسمي العراقي، حديث التعامل نسبياً مع البيانات الشخصية الرقمية.

هذا وتثور إشكالية الحماية القانونية الناجمة للبيانات الشخصية، وتتزايد هذه الحماية تعقيداً مع التطور التكنولوجي المتسارع واعتمادنا المتزايد على الأنظمة الرقمية في مختلف جوانب الحياة، أصبحت البيانات الشخصية الرقمية محوراً أساسياً في التعاملات الإلكترونية، وهذه البيانات، التي تتضمن معلومات حساسة مثل الهوية، الصحة، التفاصيل المالية، وغيرها، تعكس هوية الأفراد وتستدعي حماية قانونية لضمان خصوصيتها وسلامة استخدامها.

خامساً:: تساؤلات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات عديدة، تثار في ظل الإشكالية المتقدم ذكرها، أبرزها:

ما هو المقصود بالبيانات الشخصية الرقمية، وما هي أبرز الخصائص المميزة لها؟

كيف يمكن التمييز بين البيانات الشخصية، وما يقترب منها من أوضاع مشابهة؟

ما هي الأساليب والوسائل، التي يجري بواسطتها تجميع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية الرقمية؟

ما هي العلاقة بين الحق في الخصوصية الشخصية، والبيانات الشخصية الرقمية؟

ما هي الشروط القانونية اللازم توفرها في البيانات الشخصية الرقمية، لتكون متمتعة بالحماية القانونية؟

ما هي الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية، وما هي التوجهات الفقهية، التي طرحت في ذلك، وما هو موقف التشريعات النافذة على المستويين الدولي والوطني من هذه الطبيعة؟

ما هي الضمانات القانونية، التي تعزز الحماية القانونية المقررة للبيانات الشخصية الرقمية؟

كيف تؤثر سياسات الخصوصية المقررة في استخدام المنصات والمواقع الإلكترونية، في قيام مسؤولية مالك الموقع الإلكتروني أو المنصة الرقمية عن استغلال البيانات الشخصية للمستخدمين؟

ما هو تكييف المسؤولية المدنية الناتجة عن انتهاك البيانات الشخصية الرقمية، وما هي الآثار المترتبة عليها؟

ما هي الموانع، التي تمنع قيام المسؤولية المدنية عن انتهاك البيانات الشخصية الرقمية؟

ما هي أفضل الحلول والمقترحات، التي يمكن طرحها لمعالجة الإشكاليات، التي تواجهها عملية رقمنة البيانات الشخصية في العراق؟

سادساً: أهداف الدراسة

يعنى هذا البحث بدراسة موضوع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في العصر الرقمي من منظور القانون المدني، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- ١- التعرف على مفهوم البيانات الشخصية الرقمية، والوقوف على أهميتها.
- ٢- معرفة وسائل الحماية القانونية المدنية لهذه البيانات في التشريعات المقارنة.
- ٣- بيان مدى كفاية الحماية القانونية المدنية للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية الموضوعة من قبل المشرع العراقي.

سابعاً: منهج البحث:

نتبع في إعداد وكتابة هذه الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يمكننا من التعمق بالأفكار وتأصيل الآراء المطروحة في سياق المعالجة الخاصة بموضوعات البحث، من جهة.

كما سنعتمد الدراسة على المنهج الوصفي أيضاً، والذي يفيد في عرض الأفكار والطروحات والحلول الفقهية والتشريعية للمشاكل التي تحاول هذه الدراسة إيجاد الحلول لها.

كل ذلك وفق أسلوب البحث المقارن، الذي يستهدف دراسة الموضوع ضمن إطار من المقارنة بين بعض التشريعات المقارنة، خصوصاً في الدول المتقدمة التي لها باع في

مجال الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية، بما يثري مضمون الدراسة، وذلك في إطار الموضوعات المتعلقة بها.

ثامناً: هيكلية الدراسة وخطتها:

تعتمد الدراسة على هيكلية بحث ثنائية، تتسجم مع حداثة الموضوع، والمعالجة القانونية للإشكاليات المطروحة، حيث تكونت بشكل عام من مقدمة، وبابين مستقلين، ينقسم كل منهما على فصلين رئيسيين، وخاتمة.

حيث سنقسم خطة الدراسة في موضوع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية - "دراسة مقارنة، إلى بابين، نخصص الباب الأول للتأصيل النظري للبيانات الشخصية الرقمية، ونقسمه على فصلين: نخصص الأول منهما لبيان مفهوم البيانات الشخصية الرقمية. أمّا في الفصل الثاني، فسنبين الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية.

أمّا الباب الثاني، فسنتناول فيه التنظيم القانوني للضمانات المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية، ونقسمه على فصلين أيضاً، نخصص الفصل الأول منهما لبيان الضمانات القانونية المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية. أمّا الفصل الثاني، فسنتناول فيه، المسؤولية المدنية المرتبة على إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية.

وسنختتم الدراسة بخاتمة، نضمنها أبرز ما توصلنا إليه من إستنتاجات من خلال هذه الإطروحة، وكذلك أبرز المقترحات التي نضعها بين يدي المشرع ورجال القضاء، التي نرى في الأخذ بها وتبنيها فائدة علمية وعملية، في إطار النظام القانوني العراقي النافذ، والخاص بحماية البيانات الشخصية الرقمية.

